

الجدوى الاقتصادية لمحفظه تأمين الحوادث في اداء شركة التأمين العراقية - دراسة تحليلية

The economic feasibility of the accident insurance portfolio in the performance of insurance companies - an analytical study

Youssef.Emad1202i@pgiafs. uobaghdad.edu.iq	جامعة بغداد المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية	يوسف عماد خضر
ayad_tahir@coadec. uobaghdad.edu.iq	جامعة بغداد كلية الادارة والاقتصاد	ا.م.د. اياد ظاهر محمد

المستخلص:

يهدف البحث الى استخدام مؤشرات الاداء والمعايير المالية في تقييم الجدوى الاقتصادية لمحفظه تأمين الحوادث المتنوعة وتحديد مواطن القوة والضعف في اداء المحفظه من اجل تعزيز موطن القوة ومعالجة مواطن الضعف. وانسجاما مع مشكلة البحث التي تنص على التعرف بمؤشرات الاداء والجدوى الاقتصادية لمشروعات الشركة و مدى مساهمة مؤشرات الاداء في تحسين جدوى محفظه تأمين الحوادث المتنوعة وتقليل المخاطر المالية والتأمينية المصاحبة لأعمال الشركة ، ويتمثل مجتمع البحث بشركة التأمين العراقية فيما حددت عينة البحث بمحفظه تأمين الحوادث، وتم جمع البيانات والمعلومات من خلال البيانات المالية للشركة ومراكز الربحية وخطط الانتاج والتقارير السنوية والاحصائيات السنوية الصادرة عن الشركة للفترة الزمنية (2016-2020)، كما وتم الاعتماد على قانون اعمال التأمين رقم (10) لسنة 2005 ومؤشرات تقويم الاداء لشركات التأمين الصادرة عن ديوان الرقابة المالية الاتحادي والمتمثلة بمعدل التكلفة الادارية ومعدل التكلفة الانتاجية والمساهمة الحدية ومعدل التعويضات ومعدل الاحتفاظ وتكلفة الفرصة البديلة وصافي ربح المحفظه ومعدل الربحية ونسب النمو ونسب التنفيذ والاهمية النسبية ، كما واعتمد البحث على مجموعة من اساليب الاحصاء الوصفي المتمثلة بالمعدل العام والانحراف المعياري والنسب المئوية. وقد توصل البحث لمجموعة من النتائج المهمة التي اسهمت في تحديد مواطن الضعف والقوة لأداء المحفظه ومساعدة الادارة في اتخاذ القرارات المستقبلية والتي كان من ابرزها عدم جدوى ومنفعة عمليات اعادة التأمين الصادرة اذ ان مبالغ الاقساط الاجمالية التي تنازلت عنها الشركة المبحوثة لصالح شركات الاعادة فاقت التعويضات التي حصلت عليها الشركة فضلا عن عدم تطابق نسبة الاقساط الصادرة مع نسبة التعويضات الواردة وتحمل الشركة المبحوثة الجزء الاكبر من التعويضات.

الكلمات المفتاحية: الجدوى الاقتصادية - محفظه تأمين الحوادث - اداء الشركات.

Abstract :

The research aims to use performance indicators and financial criteria in evaluating the economic feasibility of the company's insurance portfolios. In addition to identifying the strengths and weaknesses in portfolio's performance to enhance the strengths and address the weaknesses. This is consistent with research problem that dealt with the performance indicators, economic feasibility of company's portfolios and contributing to their improvement, reducing the financial and insurance risks associated with company's business. The research' sample is represented by the Iraqi Insurance Company as it is one of the oldest financial institutions operating in the insurance sector. It has identified (5) insurance portfolios (marine, engineering, fire, accidents and supplementary cars). Data and information have been collected through the company's financial statements, profit centers, production plans, annual reports and annual statistics issued by the company for the time period (2016-2020). The research was based on the Insurance Business Law No. (10) of 2005,

performance evaluation indicators issued by the FBSA. Which was represented by the administrative cost rate, production cost rate, compensation rate, retention rate, opportunity cost, net portfolio profit, profitability rate, growth rates, implementation rates and relative importance. As well as, adopting a set of descriptive statistics methods represented in the general average, standard deviation and percentages. The research concluded with a set of important results to identify weaknesses and strengths for the performance of insurance portfolios and assist the administration in making future decisions. The most notable is the lack of feasibility and benefit of issued reinsurance operations. As the total premiums waived by the company (the subject of research) exceeded the paid compensations and the company's premium retention ratios do not match the paid compensations. Since the company incurred financial compensation more than its ability, this matter was reflected on the company's performance and the feasibility of its insurance portfolios.

Key words: feasibility economic study- accident insurance portfolio - corporate performance

المقدمة:

تعد مؤشرات الاداء من الادوات والاساليب العلمية المهمة والضرورية التي يعتمد عليها في الشركات والمؤسسات المالية لما لها من دور بارز وكبير، اذ من خلالها تكتشف ايجابيات وسلبيات اداء الشركة خلال الفترة الزمنية المحددة وتشخص الانحرافات الحاصلة واسباب حدوثها والعمل على معالجتها من اجل تجنب حدوثها مستقبلا، ولازالت شركات التأمين تعتمد على القوائم المالية وبيع الوثائق كمؤشرات مالية في التعبير عن المركز المالي للشركة، الأ ان مخرجات هذه البيانات لا تعطي صورة واضحة عن الجدوى الاقتصادية لمحافظ تأمين الشركة، تأتي اهمية البحث من خلال تحديد الانحرافات وتحليل سبب حدوثها وتقديم الحلول والمعالجات المناسبة للمشاكل التي تواجه عمل الشركة فضلا عن تحقيق افضل تخصيص ممكن للموارد المتاحة عن طريق تحديد الاولويات وتجنب الخسائر واستبعاد المشروعات التي لا جدوى لها وتوزيع مصادر الدخل. وعليه تكونت هيكلية البحث من اربع مباحث تمثل المبحث الاول بمنهجية البحث فيما اشتمل المبحث الثاني الجانب النظري واشتمل المبحث الثالث الجانب التطبيقي واشتمل المبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول: منهجية البحث

اولا: مشكلة البحث: لوحظ من خلال المعايشة الميدانية اثناء فترة التدريب لموقع اجراء البحث في شركة التأمين العراقية أنها لم تول الاهتمام المطلوب بموضوع الجدوى الاقتصادية لمحافظ وثائق التأمين ومؤشرات تقييم الاداء وان الشركة لازالت تعتمد على القوائم المالية والتقارير الصادرة عن قسم التخطيط في التعبير عن المركز المالي للشركة، الامر الذي لا يعطي صورة واضحة وعادلة عن الوضع المالي للشركة فضلا عن وجود حالات هدر وضياع وسوء استغلال الموارد المتاحة للشركة، وعليه يمكن صياغة مشكلة البحث وفق التساؤلات الآتية:

- 1- ما مدى مساهمة مؤشرات الاداء في تحسين جدوى المحافظ التأمينية ودعم المركز المالي للشركة؟
- 2- ما مدى مساهمة مؤشرات الاداء في تقليل والحد من المخاطر المالية والتأمينية المصاحبة لأعمال الشركة؟
- 3- مدى مساهمة مؤشرات الاداء في تحديد وتشخيص مواطن الضعف والقوة في اداء المحافظ التأمينية؟

ثانيا: اهمية البحث

- 1- تزويد الادارة العليا والقائمين على اتخاذ القرارات بالمعلومات والمؤشرات المهمة التي تمكنهم من صنع واتخاذ القرارات المستقبلية.
- 2- تزويد الادارة العليا والاقسام ذات الشأن ووحدات الفروع عن مستوى اداء الشركة والمحفظه كي تمكنهم من معرفة نتائج الاعمال للنهوض بما هو افضل وتجنب الاداء السيء.

3- تحديد الانحرافات وتحليل سبب حدوثها وتقديم الحلول والمعالجات المناسبة للمشاكل التي تواجه عمل الشركة.

ثالثاً: اهداف البحث

1- تسليط الضوء على اهم المؤشرات والمعايير المستخدمة في عملية تقويم اداء الشركات والجدوى الاقتصادية لمحافظ تأمين الشركة .

2- استخدام مؤشرات ومعايير علمية مبنية على اسس منهجية تمكن الادارة من اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة.

3- تقليل المخاطر المالية المصاحبة للأنشطة التأمينية وذلك من خلال اعداد دراسات تحليلية حول انواع المخاطر التي تواجه المحافظ التأمينية.

رابعاً: مجتمع البحث وعينته : يتمثل مجتمع البحث بشركة التأمين العراقية كونها واحدة من اعرق الشركات العاملة في قطاع التأمين والتي تأسست وفق القانون (31) لعام 1957 واصبحت شركة عامة، اما عينة البحث فتمثلت بمحفظه تأمين الحوادث وكانت مبررات اختيار عينة البحث:

1- ضعف اداء محافظ تأمين الحوادث مقارنة مع اداء محافظ تأمين الاشخاص المتمثلة بالتأمين الجماعي والفردى كونها شركة متخصصة في تأمين الاشخاص .

2- لوحظ تحمل المحفظه مصاريف تأمينية مرتفعة مقارنة مع باقي محافظ الشركة .

3- تم مصادقة الحسابات الختامية للشركة خلال فترة البحث من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي.

خامساً: مؤشرات تقويم الاداء والاساليب الاحصائية : وتضم كلاً من مؤشرات الاداء الصادرة عن ديوان الرقابة المالية الاتحادي والتي تم استعمالها في تقويم نتائج المحافظ التأمينية للشركة وتتمثل فيما يلي :

1- معدل التكلفة الادارية: وفيه يتم احتساب المصاريف الادارية والعمومية التي تحملتها المحفظه خلال مدة البحث ويتم استخراج هذا المؤشر من خلال المعادلة الاتية (ابو بكر، 2010 : 31)

$$\text{معدل التكلفة الادارية} = \frac{\text{المصروفات الادارية العمومية}}{\text{صافي الاقساط المكتسبة}} * 100$$

2- معدل التكلفة الانتاجية: وفيه يتم احتساب التكاليف الانتاجية التي انفقها المحفظه من اجور عمولات المنتجين واجور الكشف وخبراء التسوية ومصاريف الدعاية والتسويق واجور تجديد رخصة التأمين ورسوم الطابع المالية وغيرها التي انفقها الشركة لأجل اصدار الوثيقة ، ويتم استخراج هذا المؤشر من خلال المعادلة الاتية (ابو بكر، 2010 : 31)

$$\text{معدل التكلفة الانتاجية} = \frac{\text{مصروفات وعمولات التأمين}}{\text{عدد الوثائق}} * 100$$

3- معدل التعويضات المدفوعة: ويشير هذا المؤشر الى مقدار التعويضات التي تحملتها الشركة نتيجة تحقق الاخطار المؤمن ضدها خلال الفترة الزمنية المحددة في الوثيقة، و يتم قياس هذا المؤشر من خلال المعادلة الاتية (حمودة، 1998 : 34)

$$\text{معدل التعويضات المدفوعة} = \frac{\text{التعويضات المدفوعة}}{\text{الاقساط المكتسبة}} * 100$$

4- المساهمة الحدية: وتمثل الفرق بين ايرادات المحافظ التأمينية عن التكاليف المتغيرة لتلك المحافظ وهي من الادوات المهمة في احتساب مركز الربحية ، ويتم استخراج هذا المؤشر من خلال المعادلة الاتية (Mclaney & Atrill,2013:101)

المساهمة الحدية للوثيقة= قسط الوثيقة - التكلفة المتغيرة للوثيقة

5- صافي ربح المحفظة : و يمثل الفرق بين الايرادات التي تحققها الشركة عن النفقات التي تحملتها الشركة خلال فترة زمنية

محددة ويتم استخراج صافي ربح المحفظة من خلال الخطوات الآتية :

الخطوة الاولى: على كل مؤمن مجاز في العراق ان يحتفظ وحسب نوع التأمين باحتياطات فنية تستقطع سنويا من صافي احتفاظ الشركة تعد وفق اسس يصدرها قانون اعمال التأمين رقم (10) لسنة 2005 وتتمثل هذه الاحتياطات نسبة (40%) من صافي الاقساط لكل من محافظ تأمين السيارات والحريق والحوادث و (25%) من صافي اقساط محفظة التأمين البحري و (60%) من صافي اقساط محفظة التأمين الهندسي.

الخطوة الثانية : بعدما تم تحديد مبلغ احتياطي الاخطار غير المنتهية من صافي اقساط المحفظة في نهاية السنة المالية يتم استخراج صافي الربح كما في المعادلة الآتية:

$$\text{صافي ربح المحفظة} = \text{مجموع الايرادات} - \text{مجموع المصروفات}$$

ويتم استخراج مجموع ايرادات المحفظة من خلال الآتي:

$$\text{ايرادات المحفظة} = (\text{صافي الاقساط} + \text{مصروفات اعادة التأمين الصادرة} + \text{حصة المحفظة من عوائد الاستثمار}).$$

ويحسب صافي الاقساط وفق الآتي :

$$\text{صافي الاقساط} = (\text{اقساط المحفظة} - \text{اقساط اعادة التأمين الصادرة})$$

اما مجموع المصروفات فيتم استخراجها من خلال ما يلي:

مصروفات المحفظة = (صافي التعويضات المدفوعة + مصروفات عمولات التأمين + صافي رسوم التأمين + المصروفات الادارية + حصة المحفظة من الحوافز + صافي احتياطي التعويضات الموقوفة + صافي احتياطي الاخطار غير المنتهية + صافي احتياطي طوارئ العمليات التأمينية)

ويتم استخراج صافي التعويضات المدفوعة من خلال الآتي :

$$\text{صافي التعويضات المدفوعة} = (\text{التعويضات المدفوعة من قبل الشركة} - \text{حصة شركات الاعادة من التعويضات المدفوعة})$$

اما صافي رسوم التأمين يستخرج وفق الآتي :

$$\text{صافي رسوم التأمين} = (\text{رسوم طوابع اقساط التأمين} - \text{حصة شركات الاعادة في الداخل من رسم الطابع})$$

ويتم استخراج صافي احتياطي التعويضات الموقوفة من خلال الآتي :

$$\text{صافي احتياطي التعويضات الموقوفة} = (\text{احتياطي التعويضات الموقوفة في 31/12} - \text{احتياطي التعويضات الموقوفة في 1/1})$$

في حين ان صافي احتياطي الاخطار غير المنتهية يتم استخراجها وفق الآتي:

$$\text{صافي احتياطي اخطار غير منتهية} = (\text{احتياطي اخطار غير منتهية في 31/12} - \text{احتياطي اخطار غير منتهية في 1/1})$$

اما صافي احتياطي طوارئ عمليات التأمين فيستخرج من خلال الآتي:

$$\text{صافي احتياطي الطوارئ لعمليات التأمين} = (\text{احتياطي الطوارئ لعمليات التأمين في 31/12} - \text{احتياطي الطوارئ لعمليات التأمين في 1/1})$$

6- معدل ربحية المحفظة : هي من المؤشرات المهمة التي تعكس الجدوى الاقتصادية للمحافظ التأمينية، وتهتم بمدى قدرة المحفظة

على تحقيق الارباح وتعظيمها من نشاطها التشغيلي وقياس كفاءة اداء المحفظة في استخدام موارها المتاحة، ويتم احتساب

معدل الربحية كما في المعادلة الآتية :

$$\text{معدل الربحية} = \frac{\text{صافي الربح المحفظة}}{\text{اقساط المحفظة}} * 100$$

7- تكلفة الفرصة البديلة (مقارنة تعويضات المعيد بالإقسط الصادرة): هو الايراد الضائع على الشركة في حالة قبول بديل من البدائل المتاحة عند اتخاذ القرار، بمعنى يتم التخلي عن منافع البديل الاخر وبالتالي تفقد الشركة المنافع التي يحققها ذلك البديل (الغبان واخرون، 2016: 63). ويتم استخراج تكلفة الفرصة البديلة كما في المعادلة الآتية:

$$\text{تكلفة الفرصة البديلة} = \frac{\text{تعويضات المعيد}}{\text{اقساط المعيد}} * 100$$

8- نسبة الاحتفاظ : وتمثل النسبة التي تحتفظ الشركة المسندة لحسابها الخاص من الاقساط المكتسبة في حالة اكتتاب خطر معين او مجموعة من الاخطار على ان تكون هي ذات النسبة في حالة تسديد المؤمن المسند من التعويضات والخسائر المتحققة وبمعنى اخر هي تمثل حدود مسؤولية المؤمن المسند، ويتم استخراج هذه النسبة من خلال المعادلة الآتية (طبايبيبة، 2011: 80).

$$\text{نسبة الاحتفاظ} = \frac{\text{صافي اقساط المحفظة}}{\text{اجمالي اقساط المحفظة}} * 100$$

9- الاهمية النسبية : وتعد من المؤشرات المهمة التي تزود الادارة والمستفيدين بالعديد من البيانات المهمة التي تسهم في اتخاذ القرارات من خلال قياس وزن الحساب الى اجمالي حسابات المحفظة ويتم استخراجها وفق المعادلة الآتية:

$$\text{الاهمية النسبية} = \frac{\text{قيمة بند الحساب}}{\text{اجمالي الحسابات}} * 100$$

10- نسبة التنفيذ (الفاعلية): تعبر عن مدى قدرة الشركة على استغلال الموارد المتاحة لها لتحقيق الاهداف المرسومة، وتحسب نسبة التنفيذ وفق المعادلة الآتية (النجار ومحسن، 2009: 29)

$$\text{نسبة التنفيذ} = \frac{\text{الاقساط المتحققة}}{\text{الاقساط المخططة}} * 100$$

11- نسبة النمو: وتعد من المؤشرات المالية المستخدمة في تقويم وكفاءة اداء المحافظ التأمينية وتشير الى قياس التغيير الحاصل في اي بند من بنود مؤشرات الاداء ويتم استخراج هذه النسبة وفق المعادلة الآتية :

$$\text{نسبة النمو} = \frac{\text{القيمة الحالية محل التقويم} - \text{القيمة السابقة محل التقويم}}{\text{القيمة السابقة محل التقويم}} * 100$$

الاساليب الاحصائية:

1- المتوسط الحسابي (المعدل العام): ويستخدم لقياس النزعة المركزية لمجموع كافة قيم البيانات المدخلة، ويتم استخراج الوسط الحسابي وفق المعادلة الآتية: (Brigham & Ehrhardt, 2019: 773)

$$\text{الوسط الحسابي} = \frac{\text{مجموع القيم المشاهدة}}{\text{عدد السنوات}}$$

2- الانحراف المعياري: هو احد مقاييس التشتت الاحصائي ويستخدم لقياس مقدار التباين او التشتت لمجموعة من القيم، فإذا انخفض معدل انحراف القيم دل ذلك على ان القيم تميل الى ان تكون قريبة من الوسط الحسابي او القيم المتوقعة، بينما يشير الانحراف المعياري العالي الى ان القيم موزعة على نطاق اوسع، يتم استخراج الانحراف المعياري وفق الاتي

$$\sigma = \sqrt{\frac{\sum_{t=1}^N (\bar{r}_t - \bar{r}_{Avg})^2}{N - 1}}$$

سادسا : وسائل جمع البيانات والمعلومات

اعتمد البحث على جمع المعلومات والبيانات التي تدعم البحث وتسنده من عدة مصادر وكالاتي :

- 1- الجانب النظري: اعتمد الباحث في الجانب النظري من البحث بما توفر من مصادر وكتب ومراجع ورسائل واطروحات جامعية وبحوث ومقالات محلية وعربية واجنبية فضلا عن الاستفادة من خدمات شبكة الانترنت.
- 2- الجانب العلمي : تم الحصول على البيانات والمعلومات من خلال الاتي :
 - أ. البيانات المالية للشركة المبحوثة للمدة 2016-2020.
 - ب. مراكز ربحية المحافظ التأمينية للمدة 2016-2020.
 - ج. التقارير السنوية الصادرة عن قسم التخطيط للمدة 2016-2020.
 - د. خطط الانتاج الصادرة عن قسم التخطيط للمدة 2016-2020.
 - هـ. مؤشرات تفويج الاداء الصادرة عن قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي.

المبحث الثاني: الجانب النظري

المحور الاول الجدوى الاقتصادية

أولاً : مفهوم الجدوى الاقتصادية : يعد موضوع الجدوى الاقتصادية احدى الفروع الاقتصادية والادارية الحديثة وهي احدى الركائز الاساسية التي تعتمد عليها الادارة في تقييم نتائج اعمال الشركة وتطوير الافكار والمقترحات ، وهي اداة منهجية وعلمية تعتمد على مجموعة من الادوات والاساليب والاسس العلمية التي تمكن الادارة من مدى قدرتها على تحقيق الاهداف المرسومة (عبد الحميد ، 2012 : 24). والجدوى الاقتصادية هي المنفعة او الفائدة او العائد المتوقع حدوثه وقد يكون العائد تجاري -مادي يعود بالربح للشركة او قد يكون العائد اجتماعي اي ان الفائدة والمنفعة ستعود على المجتمع نتيجة تقديم الخدمات وبالتالي اشباع حاجات ورغبات المستهلكين (الكنانى ، 2021 : 104). كذلك عرفت الجدوى الاقتصادية بأنها ترجمة عملية لسياسات استثمار الشركة وتهدف الى تحديد المخاطر المالية المصاحبة للمشاريع ورفض الاستثمارات السيئة (475 :katharina,2014) وعرفت الجدوى الاقتصادية بأنها مجموعة من الاجراءات والاساليب المستخدمة في جمع البيانات والمعلومات ومن ثم تبويبها وتصنيفها وتحليلها من اجل الوصول الى نتائج تحدد مدى صلاحية وجدوى المنتج المراد تقديمه (الغريزي ، 2015 : 73). وبناء على ما سبق فأن الجدوى الاقتصادية تمثل الطريقة المثلى التي يتم من خلالها تقييم نتائج اعمال الشركة وهي الاداة التي تمكن الادارة من اتخاذ القرار الانسب الذي تكون فيه المزايا الاقتصادية اكبر من التكاليف الاقتصادية ، كما انها تعد اداة علمية وعملية تجنب الادارة من الوقوع في الخسائر المحتملة او التقليل من شدتها وتقليل فرص الهدر والضياع.

ثانياً : اهمية الجدوى الاقتصادية

- 1- تسهم الجدوى الاقتصادية بتقديم البيانات والمعلومات الضرورية لتحليل ودراسة جميع الجوانب والمتغيرات الداخلة في عملية الانتاج ،اذ تقدم تقرير تفصيلي يتضمن فحص دقيق لدراسات السوق والدراسات الفنية والمالية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية(خلف ، 2012 : 40).
- 2- الاستغلال الامثل للموارد المتاحة للشركة والتي تتصف بالندرة النسبية وبالتالي فهي تجنب ضياع تلك الموارد (غنيم ، 2010 : 42).
- 3- تسهم الجدوى الاقتصادية في تصويب وتعديل عمليات الانتاج على نحو يتلاءم مع الظروف والتغيرات الطارئة للعمل وحماية الشركة من خطر توقف الانتاج (الراوي و حسين ، 2017 : 129).

4- تساعد الجدوى الاقتصادية في رسم الخطط والبرامج الخاصة بالشركة ومتابعة مراحل التخطيط والتنفيذ فضلا عن كونها اصبحت اداة هامة في التخطيط الاستراتيجي والمنهجية الفعالة للإدارة الاستراتيجية (معروف، 2010: 22).

ثالثا : مجالات الجدوى الاقتصادية

- 1- الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية الجديدة : تعد هذه الدراسات من اكثر المجالات التطبيقية استخداما واهمية لما تحتاجها الشركة من توقعات وتقديرات تقوم على اسس علمية ومنهجية دقيقة في ظل ظروف عدم التأكد المصاحبة لأي مشروع جديد للشركة ، اي ان هذه الدراسة تعد قبل البدء بتنفيذ مشاريع الشركة (عبد الحميد ، 2012: 32).
- 2- الجدوى الاقتصادية للتوسعات في المشاريع القائمة : تعد هذه الدراسات لمشاريع الشركة القائمة بالفعل وتسعى الشركة الى زيادة الطاقة الانتاجية لديها ولذلك لأسباب عديدة منها زيادة الطلب المحتمل على منتجات الشركة او اضافة فروع ومكاتب جديدة للشركة في مناطق جغرافية جديدة او لزيادة المنافسة بين الشركات (غنيم، 2010: 51).
- 3- الجدوى الاقتصادية للإحلال والتجديد: تعد هذه الدراسات عندما يتطلب القرار الاستثماري باستبدال او احلال موجودات جديدة محل موجودات قديمة وذلك من اجل تخفيض تكاليف الانتاج وزيادة العوائد المتوقعة وادخال التكنولوجيا الحديثة في عملية الانتاج والتسويق والترويج (Bjornsdotir, 2010:55).

المحور الثاني : التأمين

اولا : مفهوم التأمين : يعد التأمين احد الانشطة الاساسية الداعمة للدولة ، اذ يهدف نشاط التأمين الى توفير الدعم والحماية للأفراد والمؤسسات من الخسائر المالية الناجمة من تحقق الاخطار المحتملة والتي يمكن ان تحدث مستقبلا مسببة خسائر مادية يمكن قياسها (Lakshmana,et.al,2019:4899)، كما يهتم التأمين ايضا بتعبئة المدخرات واعادة استثمارها مما يحقق اهداف اقتصادية واجتماعية تساعد في تنمية اقتصاديات الدول (Teresa,2013:30). ويرتبط التأمين بعلم الاحصاء والرياضيات واستخدام قانون الاحداد الكبيرة ، ويرتبط ايضا بعلم القانون كون وثائق التأمين تمثل عقود قانونية تحكمها القوانين والتشريعات ولهذا وردت تعريفات متنوعة لماهية التأمين (علوان واخرون، 2017: 61) اذ عرف التأمين بأنه طريقة يمكن من خلالها ازالة المخاوف والحصول على شيء من الامان وذلك عن طريق تحويل الاضرار من المؤمن له "افراد ، مؤسسات" الى المؤمن "شركة التأمين" وتعويض المؤمن له عن الاضرار المالية التي لحقت به مقابل دفع مبلغ قليل يتمثل بقسط التأمين (عبود واخرون ، 2015 : 52). و عرف التأمين ايضا بأنه اداة اجتماعية تهدف الى تكوين الاحتياطات لمواجهة الخسائر المحتملة الحدوث وذلك عن نقل عبء الخطر من اشخاص معرضين لذات الخطر الى شخص واحد او مجموعة من الاشخاص (Emmett & Thereses,2008:41).

ثانيا : الخصائص الاساسية في التأمين

- 1- قانون الاحداد الكبيرة وهو المتطلب الاساسي في صناعة التأمين ونقصد به توفر الكثرة العددية لمفردات المحال التأمينية ويشترط ان تكون هذه المحال متجانسة ومتشابهة ، وبغياب الكثرة العددية تصبح المحافظ التأمينية اقل توازنا واكثر تعرضا للانحرافات في نتائجها (Kessler, 2013:480) .
- 2- الطابع العرضي وهو ان يكون الخطر المراد التأمين عليه ذا طابع احتمالي وتصادفي ، فلا يمكن التأمين عن الاخطار المرتقبة الحدوث ولا يمكن التأمين عن الخسائر المتعمدة من جانب المؤمن له كما لا يمكن التأمين عن الاخطار المستحيلة الحدوث (Pankoke & Eling, 2014:253) .
- 3- خضوع الخطر للقياس وامكانية تقدير الخسائر وهو ان يكون الخطر القابل للتأمين يمكن قياسه وتقديره ، فالخطر الذي يستحيل تقديره وقياسه لا يكون محلا للتأمين اذ لا يمكن تسعير الوثيقة التأمينية ولا يمكن احتساب قسط التأمين (Emmett & Thereses, 2008: 43) .

4- مشروعية الخطر وهو ان يكون الخطر المراد التأمين عليه مشروعياً وغير مخالف للأنظمة والقوانين والآداب العامة ، فلا يمكن التأمين من الغرامات المالية او الاموال المصادرة او المخدرات واعمال التهريب (Satbir & et al,2015: 27).

5- نقل الاخطار البحتة من طرف ذا مركز مالي لا يستطيع تحمل الخسارة والمتمثل بالمؤمن له الى طرف ذا مركز مالي اقوى من المؤمن له يستطيع تحمل الخسارة والمتمثل بشركات التأمين (6 : Saraswani,et al.,2014).

ثالثاً : محددات صناعة التأمين : بالرغم من الجوانب الايجابية في صناعة التأمين ودوره الكبير في التنمية الاقتصادية الا ان عملية التأمين تواجه الكثير من المعوقات والمحددات والتي بدورها تؤثر على نشاط اداء الشركات ويمكن ايجازها بما يلي:

1. غياب الوعي التأميني لدى الافراد وعدم الشعور بأهمية التأمين كان له الاثر السلبي في انخفاض الطلب على صناعة التأمين، كما ان الشرائح الاجتماعية التي تعي لأهمية التأمين هي الاخرى لا تتدفع لشراء وثائق التأمين وذلك لشعورها بأن خدمة التأمين متاحة دائماً (علوان واخرون، 1993: 27).
2. افتقار وثائق التأمين لعنصر الجذب بالمقارنة مع السلع والمنتجات المادية الاخرى، مما يملى على قسم التسويق في شركات التأمين بذل جهود مضاعفة من اجل ترويج وثائق التأمين واقناع الناس بشرائها (كاظم، 2016: 9).
3. قيام المؤمن لهم بدفع عدد من الاقساط دون تحقق الخطر المؤمن ضده، وبالتالي يتولد شعور لدى بعض من الافراد بأن الاقساط دفعت دون مقابل (عداي، 2015: 20).
4. عملية التأمين لا تلق قبولاً واسعاً لدى العديد من افراد المجتمع وذلك للاعتقاد بأن التأمين يتعارض مع الاحكام والشرائع السماوية (عبود واخرون، 2013: 77).

المحور الثالث : اداء الشركات

اولاً : مفهوم تقويم الاداء : ينظر لمفهوم تقويم الأداء على أنه القدرة على إنجاز المهام والأعمال بكفاءة وفاعلية ومدى قدرة الشركة على الاستمرارية والنمو والتفاعل مع الفرص والتحديات واستغلال الموارد المتاحة بغية تحقيق الاهداف المرسومة (9 Bird & Westly, 2011 : 11). ويعرف تقويم الأداء على انه قدرة الشركة على انجاز الاعمال ومقارنة الاداء الفعلي بالأداء المخطط وتحقيق اهداف الشركة ومساعدة الادارة في اتخاذ الإجراءات التصحيحية (376: 2010 Wheelen & Hunger) وعرف أيضاً بأنه مجموعة من الانشطة و العمليات والتي من خلالها يحصل المدراء على المعلومات المتعلقة بأداء الشركة والحكم على هذا الأداء لمعايير ومؤشرات محددة مسبقاً (829 : Horngren et.al, 2016). وعرف ايضا هو العلاقة بين الاهداف المنشودة ومدى تحقيقها وبين كيفية استغلال الموارد المالية والبشرية والمعلوماتية من أجل إنتاج أفضل كمية من المنتجات باقل كلفة وبأجود نوعية وتجنب حالات الهدر والضياع (عنيد، 2018 : 243).

ثانياً : اهمية تقويم الاداء

- 1- تكمن أهمية تقويم الأداء بكونها أداة رقابية تساعد الشركة في الاستخدام الامثل للموارد المتاحة من خلال مقارنة الأداء المخطط بالأداء المتحقق وترشيد النفقات وتعظيم الموارد وتصويب الاستراتيجيات (السعدون، 2017 : 59).
- 2- تعكس عملية تقويم الأداء مدى قدرة الشركة في البقاء و الاستمرارية وقدرتها على التكيف مع البيئة المحيطة بها (الدلفي، 2012: 28).
- 3- تسهم عملية تقويم الأداء في رفع مستوى انتاجية الافراد وتحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات وكيفية تحسين الأداء (خالد وابراهيم، 2021 : 189).

ثالثاً : اسس عملية تقويم الاداء

- 1- تحديد أهداف الشركة، ونعني بها ان الشركة تسعى لتحقيق هدف اساسي فضلاً عن تحقيق أهداف فرعية أخرى و يفترض أن تكون هذه الاهداف واضحة ومحددة ويمكن قياسها (العيساوي، 2005 : 251).

- 2- تحديد مراكز المسؤولية ونعني بها الاقسام والفروع و الوحدات التنظيمية المختصة بإداء الاعمال إذ أن لكل من هذه الإقسام سلطة في اتخاذ القرارات والتي من شأنها إدارة جزء من نشاط الشركة (الكرخي، 2000 : 49).
- 3- وجود هيكل تنظيمي واضح تحدد فيه الصلاحيات والمسؤوليات لكل مدير او مسؤول قسم، دون ان يكون هناك تداخل في الصلاحيات والمهام بين بقية الاقسام (راشد ويعقوب، 2014 : 62).
- 4- تحديد معايير تقويم الأداء وتعد هذه الخطوة من المتطلبات الاساسية في عملية تقويم الأداء، إذ أن تعدد المعايير اصبح يشكل مشكلة في الوقت الحاضر واصبحت هناك استحالة في تطبيق كافة المعايير، لذا يستوجب انتقاء المعايير بما يتناسب ويتلاءم مع أهداف الشركة والأقسام الإدارية لها (علي وعبد الكاظم، 2018 : 353).
- 5- أن يتوفر لدى الشركة كوادر وموظفين متمرسين في عملية تقويم الأداء وملمين بكافة التفاصيل و الجوانب العلمية، مثل معرفتهم بالمعايير و النسب والمؤشرات التقويمية ومعرفتهم بطبيعة نشاط عمل الشركة وأهدافها (حافظ و عباس، 2015 : 39).

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي

يستعرض المبحث تحليل ومناقشة الجدوى الاقتصادية لمحفظه تأمين الحوادث المتنوعة في شركة التأمين العراقية من حيث جدوى اعمالها وكفاءة وفاعلية ادائها واستمراريتها وذلك من خلال دراسة مؤشرات معدل التكلفة الادارية ومعدل التكلفة الانتاجية ومعدل التعويضات الاجمالية ومقارنة الاداء المتحقق بالمخطط من اجل تحديد وتشخيص الانحرافات الحاصلة في نتائج اعمال المحفظه.

تحليل ومناقشة محفظه تأمين الحوادث للمدة 2016-2020

1. تحليل ومناقشة الاقساط المخططة والمتحققة لمحفظه الحوادث للمدة 2016-2020

يوضح الجدول (1) الاقساط المخططة والاقساط المتحققة ونسب النمو ونسب التنفيذ والاهمية النسبية لمحفظه تأمين الحوادث للمدة 2016-2020. اذ نجد ان المعدل العام للأقساط المخططة لمحفظه تأمين الحوادث بلغ 4460000 الف دينار بانحراف معياري بلغ 1087658 الف دينار ونجد اعلى اقساط مخططة بلغت 6300000 الف دينار سنة 2020 بنسبة نمو 57,5% عن سنة 2019 فيما نجد ان اقل اقساط مخططة بلغت 3500000 الف دينار سنة 2016 وبنسبة نمو 40% عن سنة 2015، فيما بلغت الاقساط المخططة 4500000 و 4000000 و 4000000 الف دينار سنة 2017 و 2018 و 2019 على التوالي وبنسب نمو 28,5%، -11%، 0% على التوالي. كما يوضح الجدول (1) ان المعدل العام للأقساط المتحققة لمحفظه تأمين الحوادث بلغ 5424990 الف دينار وبانحراف معياري بلغ 1979850 الف دينار للمدة 2016-2020 وان اعلى اقساط متحققة بلغت 8916488 الف دينار سنة 2019 بنسبة نمو 76% عن سنة 2018، فيما بلغت اقل اقساط متحققة لمحفظه تأمين الحوادث 4143610 الف دينار سنة 2017 بنسبة نمو -7% عن سنة 2016، فيما نجد ان الاقساط المتحققة لمحفظه تأمين الحوادث 4453733 و 5066339 و 4544782 الف دينار سنة 2016 و 2018 و 2020 على التوالي وبنسب نمو -17%، 22%، -49% على التوالي. اما نسب التنفيذ فنجدها مرتفعة اذ ان اعلى نسبة تنفيذ بلغت 223% سنة 2019 وذلك لارتفاع الاقساط المتحققة 8916488 الف دينار مقارنة بالأقساط المخططة 4000000 الف دينار مما يدل ضعف كفاءة الادارة في التنبؤ والتخطيط لأقساط المحفظه واعتمادها على بيانات السنة السابقة في تقدير عمليات الانتاج، فيما نجد ان اقل نسبة تنفيذ بلغت 72% سنة 2020 اذ بلغت الاقساط المتحققة 4544782 الف دينار مقارنة بالأقساط المخططة 6300000 الف دينار وهذا يشير الى ان سياسة تقدير الاقساط كانت معدة بصورة تفاؤلية من قبل الشركة بناء على السنة السابقة مما يترتب على عدم قدرة المحفظه في تقدير عمليات الانتاج ومن ثم حصول انحرافات بين الاداء المخطط عن المتحقق، فيما بلغت نسب التنفيذ 127%، 92%، 127% سنة 2016، 2017، 2018 على التوالي اذ بلغت الاقساط المتحققة 4453733 و 4143610 و 5066339

الف دينار على التوالي فيما بلغت الاقساط المخططة 3500000 و 4500000 و 4000000 الف دينار على التوالي. واخيرا نجد ان الاهمية النسبية لمحفظه تأمين الحوادث والتي يتم احتسابها من خلال قسمة اقساط تأمين الحوادث الى اجمالي اقساط الشركة فنجد ان الاهمية النسبية لأقساط محفظه تأمين الحوادث قليلة مقارنة مع الاقساط الاجمالية للشركة اذ بلغت الاهمية النسبية في اعلى سنة لها بنسبة 13% سنة 2019، في حين كانت اقل نسبة للأهمية النسبية بلغت 6% سنة 2018، فيما بلغت الاهمية النسبية 8% و 8,5% و 7% سنة 2016 و 2017 و 2020 على التوالي.

جدول (1) الاقساط المخططة والاقساط المتحققة ونسب النمو ونسب التنفيذ والاهمية النسبية لتأمين الحوادث للمدة 2016-2020 (الف دينار)

التفاصيل	2016	2017	2018	2019	2020
الاقساط المخططة	3500000	4500000	4000000	4000000	6300000
نسب النمو	40%	28,5%	11-	0%	57,5%
المعدل العام	4460000				
الانحراف المعياري	1087658				
الاقساط المتحققة	4453733	4143610	5066339	8916488	4544782
نسبة النمو	17-	7-	22%	76%	49-
المعدل العام	5424990				
الانحراف المعياري	1979850				
الاقساط الاجمالية	52471523	48692466	80372738	70228691	61796927
نسبة التنفيذ	127%	92%	127%	223%	72%
الاهمية النسبية	8%	8,5%	6%	13%	7%

2. تحليل ومناقشة الجدوى الاقتصادية لمحفظه تأمين الحوادث للمدة 2016-2020

أ. تحليل ومناقشة معدل التكلفة الادارية لمحفظه تأمين الحوادث للمدة 2016-2020

يوضح الجدول (2) حصة المحفظه من المصاريف الادارية للشركة وحصة الشركة من صافي اقساط المحفظه ومعدل التكلفة الادارية لمحفظه تأمين الحوادث للمدة 2016-2020. فنجد ان معدل التكلفة الادارية لشركة التأمين العراقية عن محفظه تأمين الحوادث بلغ 12,8% و بانحراف معياري 5% للمدة 2016-2020، وقد بلغ اعلى معدل تكلفة الادارية بنسبة 18% في سنة 2018 اذ بلغت المصروفات الادارية 517137 الف دينار فيما بلغت صافي اقساط الشركة 2869304 الف دينار، وبقسمة المصاريف الادارية على صافي اقساط الشركة يتم استخراج معدل التكلفة الادارية، فيما بلغ ادنى معدل تكلفة ادارية 5% سنة 2019 اذ بلغت المصاريف الادارية 398762 الف دينار في حين حققت الشركة صافي اقساط بلغ 7533497 الف دينار. فيما بلغ معدل التكلفة الادارية 15,5% و 14% و 11% سنة 2016 و 2017 و 2020 على التوالي اذ بلغت المصاريف الادارية 391954 و 417274 و 418506 الف دينار سنة 2016 و 2017 و 2020 على التوالي في حين حققت الشركة صافي اقساط بلغ 2514839 و 2896480 و 3821913 الف دينار على التوالي، وبدل انخفاض مؤشر معدل التكلفة الادارية الى كفاءة اداء المحفظه وجدوى مشروعاتها وتعزيز ربحيتها، كما يعزى سبب انخفاض معدل التكلفة الادارية لمحفظه الحوادث مقارنة مع معدل التكلفة الادارية لمحفظه الحريق خلال سنوات 2016 و 2017 و 2018 لانخفاض حصة المحفظه من المصاريف الادارية بالإضافة الى ارتفاع نسبة احتفاظ الشركة من الاقساط المتحققة للمحفظه.

جدول (2) معدل التكلفة الادارية لمحفظه الحوادث للمدة 2016-2020 (الف دينار)

2020	2019	2018	2017	2016	التفاصيل
418506	398762	517137	417274	391954	المصاريف الادارية
3821913	7533497	2869304	2896480	2514839	صافي الاقساط
%11	%5	%18	%14	%15,5	معدل التكلفة الادارية
%12,8					المعدل العام
%5					الانحراف المعياري

ب. تحليل ومناقشة متوسط التكلفة الانتاجية للوثيقة ومتوسط قسط الوثيقة ومتوسط المساهمة الحدية لوثيقة تأمين الحوادث للمدة 2020-2016.

(اولاً): تحليل ومناقشة متوسط التكلفة الانتاجية للوثيقة ومتوسط قسط الوثيقة ومتوسط المساهمة الحدية لشركة التأمين العراقية للمدة 2020-2016. يوضح الجدول (3) متوسط التكلفة الانتاجية لوثيقة الحوادث ومتوسط قسط الوثيقة ومتوسط المساهمة الحدية والخاص بشركة التأمين العراقية للمدة 2020-2016. اذ بلغ المعدل العام لمتوسط التكلفة الانتاجية لوثيقة الحوادث 1650 الف دينار بانحراف معياري 1105 الف دينار للمدة 2020-2016، فوجد ان اعلى متوسط تكلفة انتاج الوثيقة بلغ 2360 الف دينار سنة 2016 وذلك من خلال قسمة مصروفات وعمولات التأمين 1437592 الف دينار على عدد الوثائق 609 وثيقة، فيما بلغ ادنى متوسط تكلفة انتاج الوثيقة 218 الف سنة 2017 اذ بلغت المصاريف التأمينية 225386 الف دينار في حين بلغ عدد الوثائق 1032 وثيقة، بينما بلغ متوسط تكلفة انتاج الوثائق 2656 و 2309 و 708 الف دينار سنة 2018، 2019، 2020 على التوالي. فيما نجد ان المعدل العام لمتوسط قسط الوثيقة بلغ 6757 الف دينار بانحراف معياري 4452 الف دينار للمدة 2016-2020، اذ بلغ اعلى متوسط قسط وثيقة تأمين الحوادث 11796 الف دينار سنة 2020، بينما بلغ ادنى متوسط قسط وثيقة 2806 الف دينار سنة 2017، في حين بلغ متوسط قسط الوثيقة 4129 و 3641 و 11414 الف دينار سنة 2016 و 2018 و 2019 على التوالي. كما يبين الجدول ان متوسط المساهمة الحدية لوثيقة تأمين الحوادث فوجد ان المعدل العام لمتوسط المساهمة الحدية بلغ 5107 الف دينار بانحراف معياري 4643 الف دينار للمدة 2016-2020، اذ حققت سنة 2020 اعلى متوسط مساهمة حدية بلغ 11088 الف دينار ويتم استخراج متوسط المساهمة الحدية من خلال الفرق بين متوسط قسط الوثيقة 11796 الف دينار عن متوسط التكلفة الانتاجية للوثيقة 708 الف دينار، في حين بلغ ادنى متوسط مساهمة حدية 985 الف دينار سنة 2018 وذلك من خلال الفرق متوسط الوثيقة 3641 الف دينار عن متوسط التكلفة الانتاجية للوثيقة 2656 الف دينار، بينما بلغ متوسط المساهمة الحدية لوثيقة الحوادث 1769 و 2588 و 9105 الف دينار للسنوات 2016 و 2017 و 2019 على التوالي.

جدول (3) متوسط تكلفة انتاجية الوثيقة ومتوسط قسط الوثيقة ومتوسط المساهمة الحدية لشركة التأمين العراقية عن محفظه الحوادث للمدة 2016-2020 (الف دينار)

2020	2019	2018	2017	2016	التفاصيل
229650	1524400	2093232	225386	1437592	المصاريف التأمينية
324	660	788	1032	609	عدد الوثائق
708	2309	2656	218	2360	متوسط التكلفة الانتاجية
1650					المعدل العام
1105					الانحراف المعياري
3821913	7533497	2869304	2896480	2514839	صافي الاقساط
324	660	788	1032	609	عدد الوثائق

11796	11414	3641	2806	4129	متوسط قسط الوثيقة
6757					المعدل العام
4452					الانحراف المعياري
11088	9105	985	2588	1769	متوسط المساهمة الحدية
5107					المعدل العام
4643					الانحراف المعياري

(ثانياً): تحليل ومناقشة متوسط التكلفة الانتاجية ومتوسط قسط الوثيقة ومتوسط المساهمة الحدية لشركات اعادة التأمين الصادرة للمدة 2016-2020. يوضح الجدول (4) متوسط التكلفة الانتاجية لوثيقة تأمين الحوادث ومتوسط قسط الوثيقة ومتوسط المساهمة الحدية الخاص بشركات اعادة التأمين الصادرة للمدة 2016-2020. اذ بلغ المعدل العام لمتوسط التكلفة الانتاجية لوثيقة تأمين الحوادث 653 الف دينار بانحراف معياري 250 الف دينار للمدة 2016-2020، اذ نجد ان اعلى متوسط تكلفة انتاج الوثيقة بلغ 989 الف دينار سنة 2016 وذلك من خلال قسمة عمولات اعادة التأمين الصادرة 602225 الف دينار على عدد الوثائق 609 وثيقة، فيما بلغ ادنى متوسط تكلفة انتاج الوثيقة 310 الف سنة 2017 اذ بلغت عمولات اعادة التأمين 320367 الف دينار في حين بلغ عدد الوثائق 1032 وثيقة، بينما بلغ متوسط تكلفة انتاج الوثائق 757 و 556 و 656 الف دينار للسنوات 2018 و 2019 و 2020 على التوالي. فيما نجد ان المعدل العام لمتوسط قسط الوثيقة بلغ 653 الف دينار بانحراف معياري 250 الف دينار للمدة 2016-2020، اذ نجد ان اعلى متوسط قسط وثيقة الحوادث بلغ 3183 الف دينار سنة 2016 وذلك من خلال قسمة حصة اقساط المعيد 1938893 الف دينار على عدد الوثائق 609 وثيقة، بينما بلغ اقل متوسط قسط وثيقة الحوادث 1208 الف دينار سنة 2017 وذلك من خلال قسمة اقساط المعيد 1247129 الف دينار على عدد الوثائق 1032 وثيقة، في حين بلغ متوسط قسط الوثيقة 2661 و 2095 و 2231 الف دينار سنة 2018 و 2019 و 2020 على التوالي. ويبين الجدول (4) متوسط المساهمة الحدية لشركات اعادة التأمين الصادرة عن وثيقة تأمين الحوادث للمدة 2016-2020، ويتم استخراج هذا المؤشر من خلال الفرق بين سعر البيع (متوسط قسط معيد الوثيقة) عن عمولات اعادة التأمين (متوسط التكلفة الانتاجية للوثيقة) فنجد ان المعدل العام لمتوسط المساهمة الحدية بلغ 1622 الف دينار بانحراف معياري 484 الف دينار، اذ حققت سنة 2016 اعلى متوسط مساهمة حدية بلغ 2194 الف دينار، في حين بلغ ادنى متوسط مساهمة حدية 898 الف دينار سنة 2017، في حين بلغ متوسط المساهمة الحدية 1904 و 1539 و 1575 الف دينار للسنوات 2018 و 2019 و 2020 على التوالي.

جدول (4) متوسط تكلفة انتاجية الوثيقة ومتوسط قسط الوثيقة ومتوسط المساهمة الحدية عن محفظه تأمين الحوادث لشركات اعادة التأمين الصادرة للمدة 2016-2020 (الف دينار)

2020	2019	2018	2017	2016	التفاصيل
212794	367337	596754	320367	602225	عمولات اعادة التأمين الصادرة
324	660	788	1032	609	عدد الوثائق
656	556	757	310	989	متوسط التكلفة الانتاجية
653					المعدل العام
250					الانحراف المعياري
722868	1382989	2197035	1247129	1938893	حصة اقساط المعيد
324	660	788	1032	609	عدد الوثائق
2231	2095	2661	1208	3183	متوسط قسط الوثيقة
2275					المعدل العام

732					الانحراف المعياري
1575	1539	1904	898	2194	متوسط المساهمة الحدية
1622					المعدل العام
484					الانحراف المعياري

ج. تحليل ومناقشة معدل التعويضات الاجمالية لمحفظه تأمين الحوادث للمدة 2016-2020

يوضح الجدول (5) التعويضات المدفوعة عن محفظه تأمين الحوادث ومقارنتها بالاقساط المتحققة، اذ بلغ المعدل العام 4% بانحراف معياري 3% للمدة 2016-2020، كما يبين الجدول ان اعلى معدل للتعويضات الاجمالية بلغ 7% سنة 2018 اذ بلغت التعويضات الاجمالية لمحفظه الحوادث 365191 الف دينار في حين بلغت الاقساط الاجمالية لمحفظه الحوادث 5066339 الف دينار، في حين بلغ ادنى معدل للتعويضات الاجمالية عن محفظه الحوادث 0,1% سنة 2020 ويعزى سبب الانخفاض في معدل التعويضات لانخفاض مبلغ التعويضات الاجمالية اذ بلغت 5453 الف دينار في حين بلغت الاقساط الاجمالية لمحفظه الحوادث 4544782 الف دينار، فيما نجد ان معدل التعويضات الاجمالية بلغ 5% و 3% و 3% سنة 2016 و 2017 و 2019 على التوالي اذ بلغت التعويضات الاجمالية لمحفظه الحوادث 238424 و 124723 و 238103 الف دينار فيما بلغت الاقساط الاجمالية لمحفظه الحوادث 4453733 و 4143610 و 8916488 الف دينار على التوالي. ان انخفاض نسبة التعويضات المدفوعة يدل على كفاءة اداء المحفظه في عملية انتقاء الاخطار الجيدة وتجنب الاخطار الرديئة فضلا عن ارتفاع اقساط المحفظه والذي يدل على كفاءة السياسات التسويقية وترويج الوثائق .

جدول (5) معدل التعويضات الاجمالية لمحفظه الحوادث للمدة 2016-2020 (الف دينار)

التفاصيل	2016	2017	2018	2019	2020
اجمالي تعويضات المحفظه	238424	124723	365191	238103	5453
اجمالي اقساط المحفظه	4453733	4143610	5066339	8916488	4544782
معدل تعويضات المحفظه	5%	3%	7%	3%	0,1%
المعدل العام	4%				
الانحراف المعياري	3%				

ويوضح الجدول (6) حصة شركة التأمين العراقية (المؤمن المسند) وحصة شركات اعادة التأمين الصادرة (المؤمن المعيد) من التعويضات والاقساط المتحققة لمحفظه تأمين الحوادث للمدة 2016-2020، ان شركة التأمين العراقية باعتبارها المؤمن المسند تحملت الجزء الاكبر من التعويضات المدفوعة للسنوات 2016 و 2017 و 2018 و 2019 اذ بلغ معدل التعويضات 99% و 99% و 100% و 99% على التوالي، فيما لم تتحمل شركة التأمين العراقية اي تعويضات لسنة 2020 بل ان الشركة تحصلت على ايرادات اضافية نتيجة قيام شركات الاعادة بدفع تعويضات تجاوزت التعويضات المتحققة خلال السنة. كما يوضح الجدول ايضا حصة المؤمن المسند من اجمالي اقساط محفظه تأمين الحوادث، اذ بلغت اعلى حصة للمؤمن المسند من الاقساط المتحققة عن محفظه تأمين الحوادث 84,5% و 84% سنة 2019 و 2020 على التوالي، فيما حقق ادنى حصة للمؤمن المسند من الاقساط المتحققة 56,5% سنة 2016، فيما بلغت حصة المؤمن المسند من الاقساط الاجمالية لمحفظه تأمين الحوادث 70% و 57% سنة 2017 و 2018 على التوالي، ان ارتفاع نسبة الاحتفاظ (حصة المؤمن المسند من الاقساط) يدل على كفاءة اداء المحفظه وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه المؤمن لهم فضلا عن تعزيز صافي ربح المحفظه. وعند مقارنة معدل التعويضات مع معدل الاقساط المتحققة عن حصة المؤمن المسند نجد وجود فروقات بين حصة معدل التعويضات عن حصة معدل الاقساط فنجد سنة 2016 ان حصة المؤمن المسند من الاقساط المتحققة 56,5% يقابلها معدل التعويضات 99% اي ان المؤمن المسند تحمل تعويضات تجاوز حدود احتفاظه اذ بلغ معدل الفرق الذي تحمته المؤمن المسند 42,5%، اما سنة 2017 نجد ان نسبة اقساط المؤمن المسند بلغت 70% من اجمالي

اقساط محفظة تأمين الحوادث في حين بلغت نسبة التعويضات التي تحملها المؤمن المسند 99% من اجمالي تعويضات المحفظة اي ان المؤمن المسند تحمل تعويضات تجاوزت حدود احتفاظه اذ بلغ مقدار الفرق 29%، اما سنة 2018 فنجد ان نسبة اقساط المؤمن المسند بلغت 57% من اجمالي اقساط المحفظة في حين بلغت نسبة التعويضات التي تحملها المؤمن المسند 100% من اجمالي تعويضات المحفظة اي ان المؤمن المسند تحمل تعويضات تجاوز حدود احتفاظه اذ بلغ الفرق 43%، في حين نجد سنة 2019 ان حصة المؤمن المسند من اقساط محفظة تأمين الحوادث بلغت 84,5% بينما بلغت حصته من اجمالي تعويضات محفظة الحوادث 99% اي ان المؤمن المسند تحمل تعويضات تجاوز حدود احتفاظه اذ بلغ معدل الفرق 14,5%، في حين نجد سنة 2020 ان حصة المؤمن المسند من اقساط محفظة الحوادث بلغت 84% بينما لم يتحمل المؤمن المسند اي تعويضات خلال السنة بل انه تحصل على ايراد اضافي نتيجة قيام المؤمن المعيد بدفع تعويضات تجاوزت التعويضات المقررة خلال السنة المذكورة. كما يوضح الجدول ان شركات اعادة التأمين الصادرة باعتبارها المؤمن المعيد تحملت جزء ضئيل جدا من التعويضات المدفوعة خلال السنوات 2016 و 2017 و 2018 و 2019 اذ بلغت نسبة التعويضات التي تحملتها شركات الاعادة خلال السنوات اعلاه 1% و 1% و 0% و 1% على التوالي، فيما بلغت نسبة التعويضات التي تحملتها شركات الاعادة 526% لسنة 2020 اي انها دفعت تعويضات تجاوزت التعويضات المقررة خلال السنة وبذلك يصبح الفرق بين التعويضات المدفوعة عن التعويضات المقررة ايراد عرضي لصالح شركة التأمين العراقية، كما يوضح الجدول ايضا حصة شركات الاعادة من اجمالي اقساط محفظة تأمين الحوادث اذ حققت اعلى حصة من الاقساط المتحققة لمحفظه تأمين الحوادث سنة 2016 اذ بلغت 43,5%، فيما بلغت ادنى حصة من الاقساط المتحققة 15,5% و 16% سنة 2019 و 2020 على التوالي، فيما بلغت حصة المعيد من الاقساط المتحققة عن محفظة تأمين الحوادث 30% و 43% سنة 2017 و 2018 على التوالي. وعند مقارنة معدل التعويضات مع معدل الاقساط المتحققة عن حصة شركات الاعادة (المؤمن المعيد) نجد وجود فروقات بين حصة معدل التعويضات عن حصة معدل الاقساط، فنجد سنة 2016 بلغت حصة المعيد من الاقساط المتحققة 43,5% يقابلها معدل التعويضات 1% اي ان المؤمن المعيد لم يتحمل التعويضات المترتبة بحدود مسؤوليته وبلغ مقدار الفرق 42,5% وبذلك تحملها المؤمن المسند (شركة التأمين العراقية)، اما سنة 2017 نجد ان حصة المعيد من اقساط محفظة الحوادث بلغت 30% في حين بلغت نسبة التعويضات التي تحملها المؤمن المعيد 1% اي ان المؤمن المعيد لم يتحمل التعويضات المترتبة بحدود مسؤوليته وبلغ مقدار الفرق 29% وبذلك تحملها المؤمن المسند، اما سنة 2018 فنجد ان نسبة الاقساط التي تحصل عليها المؤمن المعيد 57% في حين بلغت نسبة التعويضات التي تحملها المؤمن المعيد 0% اي ان المؤمن المعيد لم يتحمل اي تعويضات خلال السنة وبذلك تحملها المؤمن المسند وبلغ مقدار الفرق الذي تحمله المؤمن المسند 43%، ونجد سنة 2019 ان حصة المؤمن المعيد من اقساط محفظة تأمين الحوادث بلغت 15,5% بينما بلغت حصته من اجمالي تعويضات محفظة الحوادث 1% اي ان المؤمن المعيد لم يتحمل التعويضات المترتبة بحدود مسؤوليته اذ بلغ معدل الفرق 14,5%، واخيرا نجد سنة 2020 ان حصة المعيد من اقساط محفظة تأمين الحوادث بلغت 16% بينما بلغت حصته من اجمالي تعويضات المحفظة 526% اي ان المؤمن المعيد تحمل كامل التعويضات بل تجاوزت التعويضات المقررة خلال سنة 2020 وبلغ معدل الفرق 426% اعتبر ايراد عرضي لصالح المؤمن المسند علما ان اجمالي التعويضات المدفوعة خلال هذه السنة 5453 الف دينار في حين قيام المعيد بدفع تعويضات 28696 الف دينار وبذلك يصبح الفرق 23243 الف دينار ايراد عرضي لصالح المؤمن المسند.

جدول (6) حصة المؤمن المسند والمعيد من التعويضات والاقساط لمحفظه الحوادث للمدة 2016-2020

2020	2019	2018	2017	2016	التفاصيل	
0%	99%	100%	99%	99%	نسبة حصة المسند	نسبة التعويضات
526%	1%	0%	1%	1%		

نسبة الاقساط	نسبة حصة المسند		نسبة حصة المعيد		فروقات التعويضات
	2020	2016	2017	2018	
	84%	84,5%	57%	70%	56,5%
	16%	15,5%	43%	30%	43,5%
	100%	14,5%	43%	29%	42,5%
	تحملها المعيد	تحملها المسند	تحملها المسند	تحملها المسند	تحملها المسند

فيما يبين الجدول (7) الانحراف الحاصل بين التعويضات الفعلية عن التعويضات المقررة لكل من حصة المسند والمعيد ومبالغ الفرق بينهما عن محفظة الحوادث للمدة 2016-2020. فنجد سنة 2016 ان التعويضات الفعلية للمؤمن المسند بلغت 237750 الف دينار وبلغت التعويضات الفعلية للمؤمن المعيد 673 الف دينار في حين من المفترض ان تكون حصة المسند من التعويضات بموجب حدود الاحتفاظ 133517 الف وحصة المعيد 104906 الف دينار وبذلك تحمل المؤمن المسند تعويضات اضافية تجاوزت حدود احتفاظه اذ بلغ الفرق 104233 الف دينار، ونجد سنة 2017 ان التعويضات الفعلية للمؤمن المسند بلغت 124546 الف دينار وبلغت التعويضات الفعلية للمؤمن المعيد 176 الف دينار في حين من المفترض ان تكون حصة المسند من التعويضات بموجب حدود الاحتفاظ 87306 الف وحصة المعيد 37416 الف دينار اي ان المؤمن المسند تحمل تعويضات اضافية تجاوزت حدود احتفاظه اذ بلغ الفرق 37240 الف دينار، ونجد سنة 2018 ان التعويضات الفعلية للمؤمن المسند بلغت 365191 الف دينار فيما لم يتحمل المؤمن المعيد اي تعويضات خلال السنة في حين من المفترض ان تكون حصة المسند من التعويضات بموجب حدود الاحتفاظ 208159 الف وحصة المعيد 157032 الف دينار وبذلك تحمل المؤمن المسند تعويضات اضافية تجاوزت حدود احتفاظه اذ بلغ الفرق 157032 الف دينار، ونجد سنة 2019 ان التعويضات الفعلية للمؤمن المسند بلغت 237428 الف دينار وبلغت التعويضات الفعلية للمؤمن المعيد 675 الف دينار في حين من المفترض ان تكون حصة المسند من التعويضات بموجب حدود الاحتفاظ 200000 الف وحصة المعيد 38103 الف دينار اي ان المؤمن المسند تحمل تعويضات اضافية تجاوزت حدود مسؤوليته اذ بلغ الفرق 37428 الف دينار، اما سنة 2020 فنجد ان المؤمن المسند لم يتحمل اي تعويض خلال السنة فيما تحمل المؤمن المعيد كامل مبلغ التعويض بل قيام المؤمن المعيد بدفع تعويضات بلغت 28696 الف دينار تجاوزت التعويضات المقررة والتي تبلغ 5453 الف دينار فيما يبلغ الفرق بين التعويضات المتحققة عن التعويضات المقررة 23243 الف دينار ايراد عرضي لصالح المؤمن المسند، في حين من المفترض ان تكون حصة المسند من التعويضات المقررة 4580 الف دينار وتكون حصة المعيد 873 الف دينار. ويتضح من الجدول اعلاه المؤمن المسند تحمل خسائر مالية مجتمعة للسنوات 2016 و 2017 و 2018 و 2019 تجاوزت حدود الاحتفاظ اذ بلغت 335933 الف دينار مما اسهم في تكبد المؤمن المسند اعباء مالية اضافية اثرت على الشركة بوجه العموم وعلى محفظة الحوادث بوجه الخصوص ويرى الباحث ضرورة قيام شركات الاعادة بتحمل الابعاء المالية المترتبة بذمتها والالتزام بحدود مسؤوليتها، في المقابل تحمل المؤمن المعيد خسارة مالية تجاوزت حدود المسؤولية اذ بلغت 27823 الف دينار.

جدول (7) التعويضات الفعلية والتعويضات المقررة بموجب حدود المسؤولية للمسند والمعيد

عن محفظة تأمين الحوادث للمدة 2016-2020 (الف دينار)

السنة	2016	2017	2018	2019	2020
التعويضات الفعلية	تعويضات المسند	237750	124546	365191	237428
	تعويضات المعيد	673	176	0	675
التعويضات المقررة بموجب حدود المسؤولية	133517	87306	208159	200000	4580

873	38103	157032	37416	104906	تعويضات المعيد
(27823)	37428	157032	37240	104233	فروقات التعويضات

د. تحليل ومناقشة تكلفة الفرصة البديلة لمحفظه تأمين الحوادث للمدة 2016-2020

يتم من خلال هذا المؤشر تقييم الجدوى الاقتصادية لعمليات اعادة التأمين التي تقوم بها شركة التأمين العراقية لصالح شركات الاعادة اذ يتم تحديد حصة شركات اعادة التأمين من الاقساط المتحققة والتعويضات المدفوعة عن محفظه تأمين الحوادث فيما يمثل الفرق بين الاقساط الصادرة عن التعويضات الواردة تكلفة الفرصة البديلة لعمليات الاعادة عن محفظه تأمين الحوادث. يتضح من الجدول (8) ان مجموع حصص الاقساط الصادرة لصالح شركات اعادة التأمين بلغ 7488914 الف دينار بمعدل عام 1497782 الف دينار وبانحراف معياري 583101 الف دينار للمدة 2016-2020، فيما بلغ مجموع حصص التعويضات الواردة الى شركة التأمين العراقية 30220 الف دينار بمعدل عام 6044 الف دينار وبانحراف معياري 12666 الف دينار للمدة 2016-2020، اي ان مجموع تكاليف الفرص البديلة والتي تمثل المنافع الضائعة عن شركة التأمين العراقية نتيجة عمليات اعادة التأمين الصادرة خلال مدة البحث بلغ 7458694 الف دينار والتي تم استخراجها من خلال الفرق بين التعويضات الواردة 30220 الف دينار عن الاقساط الصادرة 7488914 الف دينار، فيما بلغ المعدل عام لتكلفة الفرصة البديلة 1497782 الف دينار وبانحراف معياري 583101 الف دينار للمدة 2016-2020، اذ نجد ان اعلى تكلفة فرصة بديلة بلغت 2197035 الف دينار سنة 2018 بنسبة نمو 76% عن سنة 2017 وذلك بعد استبعاد التعويضات الواردة صفر دينار من الاقساط الصادرة 2197035 الف دينار، اي ان نسبة التعويضات الى الاقساط تمثل 0% وبذلك تكون معدل تكلفة الفرصة البديلة الضائعة 100%، اما ادنى تكلفة فرصة بديلة بلغت 694172 الف دينار سنة 2020 بنسبة نمو -50% عن سنة 2019 وذلك بعد استبعاد التعويضات الواردة 28696 الف دينار من الاقساط الصادرة 722868 الف دينار، اي ان نسبة التعويضات الى الاقساط تمثل 4% وبذلك تكون معدل تكلفة الفرصة البديلة الضائعة 96%، فيما بلغت تكلفة الفرصة البديلة 1938220 و 1246953 و 1382314 الف دينار سنة 2016 و 2017 و 2019 على التوالي وينسب نمو -3% و -36% و -37% على التوالي وذلك بعد استبعاد التعويضات الواردة 673 و 176 و 675 الف دينار على التوالي من الاقساط الصادرة 1938893 و 1247129 و 1382989 الف دينار على التوالي، اي ان نسب التعويضات الى الاقساط بلغت 0,03% و 0,01% و 0,04% على التوالي وبذلك تكون معدل تكاليف الفرص البديلة الضائعة 99,97% و 99,99% و 99,96% على التوالي. ويلاحظ ان محفظه تأمين الحوادث كانت اكثر المحافظ التي تنازلت فيها الشركة المبحوثة عن الاقساط والمنافع المتحققة لصالح شركات الاعادة، كما انها من المحافظ الكفوة في عمليات الاكتتاب وانتقاء الاخطار وان نسبة تحقق الخطر فيها منخفض جدا. حيث يرى البحث ان المبالغة في التحوط والخوف من تحقق الاخطار من قبل ادارة المحفظه فضلا عن تكبد المحفظه مصاريف تأمينية ضخمة جدا جعلت من عملية اعادة الاقساط لصالح شركات الاعادة قرارا استراتيجيا خاطئا الامر الذي انعكس على كفاءة اداء المحفظه و جدوى مشروعاتها.

جدول (8) تكلفة الفرصة البديلة لعمليات اعادة التأمين

الصادرة عن محفظه تأمين الحوادث للمدة 2016-2020 (الف دينار)

2020	2019	2018	2017	2016	التفاصيل
722868	1382989	2197035	1247129	1938893	الاقساط الصادرة
1497782					المعدل العام
583101					الانحراف المعياري
28696	675	0	176	673	التعويضات الواردة
6044					المعدل العام
12666					الانحراف المعياري

الجدوى الاقتصادية لمحفظه تأمين الحوادث في اداء شركة التأمين العراقية - دراسة تحليلية

694172	1382314	2197035	1246953	1938220	تكلفة الفرصة البديلة
%50-	%37-	%76	%36-	%3-	نسبة النمو
1491738					المعدل العام
592620					الانحراف المعياري
%4	%0,04	%0	%0,01	%0,03	نسبة التعويضات الى الاقساط
%96	%99,96	%100	%99,99	%99,97	معدل تكلفة الفرصة البديلة

هـ. تحليل ومناقشة معدل ربحية محفظه تأمين الحوادث للمدة 2016-2020

يوضح الجدول (9) تحليل ومناقشة صافي ربح محفظه تأمين الحوادث والاقساط المتحققة من المحفظه ثم المقارنة بينهما من اجل استخراج معدل ربحية المحفظه وتقييم اداء المحفظه طيلة مدة البحث. اذ بلغ مجموع صافي ربح المحفظه 10235545 الف دينار، فيما بلغ المعدل العام لصافي الربح 2047109 الف دينار بانحراف معياري 1656672 الف دينار للمدة 2016-2020، اذ نجد ان اعلى صافي ربح بلغ 4279905 الف دينار سنة 2020 بنسبة نمو 43% عن سنة 2019، تليها سنة 2019 اذ بلغ صافي الربح 2997665 الف دينار بنسبة نمو 4445% عن سنة 2018، فيما حققت سنة 2018 ادنى صافي ربح بلغ 65953 الف دينار بنسبة نمو-96% عن سنة 2017، فيما بلغ صافي الربح 976060 و1915962 الف دينار سنة 2016 و2017 على التوالي وينسب نمو -57% و96% على التوالي. فيما بلغ المتوسط العام لربحية المحفظه 38%، ونجد ان اعلى معدل ربحية بلغ 94% سنة 2020 ويتم استخراج هذه النسبة من خلال قسمة صافي الربح المتحقق 4279905 الف دينار على الاقساط الاجمالية للمحفظه 4544782 الف دينار، وتعد هذه النسبة مرتفعة جدا تعكس كفاءة اداء المحفظه ويعزى سبب ارتفاع نسبة الربحية لانخفاض مبالغ التعويضات المتحققة خلال السنة مما يعني الانتقاء الجيد للأخطار وكذلك انخفاض حصة المعيد من الاقساط المتحققة للمحفظه وانخفاض تكاليف انتاج. فيما نجد ان اقل معدل ربحية بلغ 1% سنة 2018 ويعزى سبب انخفاض معدل الربحية بسبب انخفاض صافي ربح المحفظه اذ بلغ 65953 الف دينار مقارنة بالاقساط الاجمالية للمحفظه 5066339 الف دينار، فيما نجد ان معدل الربحية بلغ 22% و46% و34% سنة 2016 و2017 و2019 على التوالي.

جدول (9) معدل ربحية محفظه تأمين الحوادث للمدة 2016-2020 (الف دينار)

2020	2019	2018	2017	2016	التفاصيل
4279905	2997665	65953	1915962	976060	صافي الربح
%43	%4445	%96-	%96	%57-	نسبة النمو
2047109					المعدل العام
1656672					الانحراف المعياري
4544782	8916488	5066339	4143610	4453733	اقساط المحفظه
%49-	%76	%22	%7-	%17-	نسبة النمو
5424990					المعدل العام
1979850					الانحراف المعياري
%94	%34	%1	%46	%22	معدل الربحية

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

1. اظهر الجانب العلمي للبحث ان محفظة تأمين الحوادث ذات جدوى ومنفعة اقتصادية ، اذ حققت ايرادات مرتفعة وانخفاض في التعويضات المدفوعة مما اسهم في تعزيز ربحية المحفظة ودعم المركز المالي للشركة .
2. اوضحت مؤشرات الاداء تحمل الشركة المبحوثة الجزء الاكبر من التعويضات المدفوعة طيلة مدة البحث مما اثر ذلك على اداء الشركة على وجه العموم ومحفظة تأمين الحوادث على وجه الخصوص.
3. لوحظ عدم تطابق نسب التعويضات المدفوعة مع نسب الاقساط الصادرة لشركات اعادة التأمين ، اذ تحصلت شركات الاعادة على نسبة كبيرة من الاقساط في المقابل تحملت نسبة ضئيلة من اجمالي تعويضات المدفوعة مما اسهم في تحمل الشركة المبحوثة خسائر مالية جسيمة اثرت على اداء وربحية المحفظة.
4. اثبتت نتائج مؤشرات الاداء بعدم جدوى ومنفعة عمليات الاعادة ، اذ ان الشركة المبحوثة تنازلت عن منافعها وعوائد حققتها لصالح شركات الاعادة من اجل تشتيت الاخطار وتقليل حدة الخسائر، الا ان البحث اظهر قدرة الشركة على تحمل التعويضات المدفوعة والاستفادة من جميع الاقساط المكتتبه دون اعادة اصدارها ، الامر الذي يسهم في زيادة ارباح الشركة وتعظيم الموارد وتقليل حالات الهدر والضياع.
5. عند مقارنة المصاريف التأمينية التي انفقته الشركة المبحوثة مع المصاريف وعمولات اعادة التأمين الصادرة التي انفقته شركات الاعادة لأجل اصدار الوثائق وتحصيل الاقساط المكتتبه تبين عدم وجود توازن بين الحقوق والالتزامات لطرفي العقد (المؤمن المسند والمؤمن المعيد)، اذ ما انفقته الشركة المبحوثة لا يناسب مع ما تحصلت عليه من اقساط متحققة .
6. بالرغم من ان محفظة تأمين الحوادث من المحافظ الكفوة التي حققت اقساط مرتفعة و انخفاض في التعويضات المدفوعة الامر الذي يدل على كفاءة ادارة المحفظة في انتقاء الاخطار وسياسات الاكتتاب وتسويق الوثائق الا انها تحملت مصاريف تأمينية مرتفعة فضلاً عن تذبذب حصل بين ارتفاع وانخفاض حاد في هذا الحساب ،وبررت الشركة ان سبب ارتفاع المصاريف يعود لارتفاع عمولات وكلاء البيع في هذا النوع من الوثائق وذلك لصعوبة اقناع المؤمن لهم في شراء وثائق تأمين الحوادث المتنوعة مما ترتب دفع عمولات اكبر للمنتجين ، كما ان عمولات المنتجين تختلف نسبتها في حالة البيع الوثائق التأمينية للجهات الحكومية عنها في القطاع الخاص ، اذ تتصف عمولات المنتجين ذا سقف محدد للقطاع الحكومي في حين تكون عمولات وكلاء البيع في الطاع الخاص مرتفعة وذا سقف مفتوح ، كما بررت الشركة ايضا ان محفظة الحوادث المتنوعة تغطي اخطار متعددة وتشمل وثائق متنوعة منها وثيقة تأمين حفظ النقد و وثيقة تأمين حفظ النقد اثناء النقل ووثيقة تأمين الالواح الزجاجية ووثيقة تأمين الحوادث الشخصية ووثيقة تأمين الحوادث الارهابية ووثيقة تأمين المسؤولية الشخصية وغيرها من الوثائق ، كما ان مصاريف الدعاية والاعلان والحملات التسويقية ورغبة الشركة في توسيع نطاق عمليات الاكتتاب في جميع المحافظات العراقية وما ترتب عليها من مصاريف سفر وايفاد ادت الى ارتفاع حساب المصاريف التأمينية في هذه المحفظة ، اما سبب انخفاضها فيعود الى تأثير جائحة كورونا وحظر التجوال الحاصل في عموم البلاد فضلاً عن تجديد اغلب المؤمن لهم لوثائق التأمين مما انعكس ذلك في تقليل المصاريف التأمينية للمحفظة.
7. اعتمدت الشركة المبحوثة على اسلوبين في توزيع المصاريف الادارية والعمومية على المحفظة التأمينية، اذ اتصف الاسلوب الاول بتحميل المحافظ التأمينية مصاريف ادارية وعمومية على اساس اعداد الموظفين ونتاجية رواتب المحافظ ويلاحظ ذلك في السنوات 2016 و 2017 و 2018، في حين اتصف الاسلوب الثاني بتوزيع المصاريف والعمومية على المحافظ التأمينية على اساس الاهمية النسبية للأقساط المتحققة من المحفظة وبذلك تم توزيع المصاريف والعمومية بشكل عادل واقرب للصحة ويظهر ذلك في سنة 2019 و 2020.

8. كما اظهر الجانب العلمي للبحث ضعف اداء الشركة في التخطيط والتنبؤ و تقدير الاقساط ، ووجود انحرافات بين الاداء المتوقع عن الاداء المخطط و اعتماد الشركة على السنوات السابقة في التنبؤ والتقدير بدلا من اعتمادها على اسس علمية ومنهجية الامر الذي انعكس على مستوى اداء الشركة بوجه العموم وعلى اداء المحافظ بوجه الخصوص.

ثانيا: التوصيات

1. ضرورة تقليل اعتماد الشركة المبحوثة على عمليات اعادة التأمين من اجل تشتيت الخطر وتجزئته ، واعتماد الشركة على اساليب وسياسات اخرى مثل مبدأ المشاركة والمجمعات التأمينية و ادارة الاخطار وغيرها من السياسات المتبعة في صناعة التأمين وذلك لتخفيض نسبة الاقساط الصادرة الى الشركات المعيدة والاستفادة من الاقساط المكتسبة من اجل تعظيم ارباح الشركة على وجه العموم والمحافظ التأمينية على وجه الخصوص.
2. ينبغي ان تلتزم شركات الاعادة بدفع التعويضات والمستحقات التي بذمتها لصالح شركة التأمين العراقية، وان تكون نسبة الاقساط المصدرة مطابقة وعادلة لنسبة التعويضات المدفوعة .
3. ينبغي قيام ادارة الشركة بتوزيع المصاريف الادارية والعمومية على المحافظ التأمينية بشكل عادل يلائم امكانية تلك المحافظ، فمن غير المعقول ان تتحمل محفظة ذات الانتاجية القليلة مصاريف ادارية وعمومية تقترب من محافظ ذات انتاجية مرتفعة.
4. ضرورة قيام ادارة الشركة بتخفيض المصاريف والعمولات الانتاجية التي انفقتها الشركة ولاسيما محفظة تأمين الحوادث وذلك من اجل تخفيض التكاليف وتعظيم الايرادات وتعزيز ربحية الشركة .
5. ينبغي اعتماد الشركة على صافي الاقساط عند توزيع الحوافز والمكافئات على العاملين بدلا من الاعتماد على الاقساط الاجمالية في حالة حققت المحفظة الارباح جراء تقديم الخدمات التأمينية، الامر الذي يسهم في تخفيض النفقات وتعظيم الموارد.
6. ضرورة اعتماد الشركة على الاساليب والمعايير المالية والاحصائية عند اعداد الخطط لتقدير عمليات الانتاج وذلك من خلال تقدير الاقساط والتعويضات والمصاريف وعدد الوثائق المتوقعة مستقبلا ، فضلا عن تقييم نتائج اعمال المحافظ التأمينية وتشخيص مواطن القوة والضعف وتحديد الانحرافات القائمة وتحليل اسباب حدوثها من اجل تلافي وقوعها مستقبلا.

المصادر

اولا: المصادر العربية

- 1- ابو بكر، عبد احمد.(2010)، "دراسات وبحوث في التأمين بحوث علمية ومحكمة"، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الاردن.
- 2- الدلعي، حيدر علي حسين.(2012)، "المحاسبة على المسؤولية باستعمال التكاليف على اساس الانشطة"، دراسة تطبيقية في الشركة العامة للصناعات الجلدية، رسالة ماجستير غير منشورة في كلية التقنية الادارية.
- 3- الدليمي، حسين ريكان والطفيلي، عبد الله حسن.(2018)، "تقييم كفاءة النشاط الاستثماري في شركة الكفيل للاستثمارات العامة"، مجلة جامعة بابل كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، المجلد: 10، العدد: 2، الصفحة: 219.
- 4- الرواي، محمد مزعل وحسين، عبد السلام ياسين.(2017)، " اهمية دراسات الجدوى الاقتصادية واثرها في الحد من تعثر المشاريع الاستثمارية"، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد: 9، العدد: 19، الصفحة: 125-155.
- 5- السعدون، هدى مؤيد حاتم.(2017)، " استخدام بطاقة الاداء المتوازن في تقويم الاداء الاستراتيجي"، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية.
- 6- الطائي، يوسف حبيب والموسوي، سنان كاظم والبديري، حسن جميل والعبادي، هاشم فوزي.(2011)، " ادارة التأمين والمخاطر"، الطبعة الاولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن.
- 7- العيساوي، كاظم جاسم(2005)، "دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات"، الطبعة الثانية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الاردن.
- 8- الغبان، ثائر صبري والذهبي، جليلة عيدان والغبان، فائزة ابراهيم .(2016)، " المحاسبة الادارية وتقنياتها الاستراتيجية بين النظرية والتطبيق"، الطبعة الاولى، شركة ام بي جي العالمية ونقابة المحاسبين القانونيين، بغداد.

- 9- الغريبي، سامي.(2015)، "ادارة المشروع ودراسة جدواه"، الطبعة الاولى، مكتبة زين الحقوقية والادبية، لبنان.
- 10- الكرخي، محمد عبد المجيد (2000)، " مدخل تقويم الاداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام البيانات المالية"، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.
- 11- الكناني، كامل كاظم. (2021)، " تقييم قرارات الاستثمار " الجزء الاول، الطبعة الاولى، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية، بغداد.
- 12- النجار، صباح مجيد و محسن، عبد الكريم.(2009)، "ادارة الانتاج والعمليات"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن.
- 13- حافظ، عبد الناصر علك وعباس، حسين وليد.(2015)، " تقويم الاداء"، الطبعة الاولى، مكتبة السيسان للنشر والتوزيع، العراق.
- 14- خالد، حسن عوض و ابراهيم، المنزول موسى.(2021)، " اثر تطبيق معيار الابلاغ المالي (9) عقود التأمين على تقويم الاداء المالي"، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد: 128، حزيران، الصفحات: 184-200.
- 15- خلف، فليح حسن.(2012)، "اساسيات دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات"، الطبعة الاولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الاردن.
- 16- راشد، امل ابراهيم وناس ويعقوب، فيحاء عبد الله.(2014)، " دور نظام معلومات المحاسبة الادارية في تحسين سلسلة القيمة واثره في تقويم الاداء - بحث تطبيقي"، اطروحة دكتوراه، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد.
- 17- رزق، احمد عبد الرحيم ويسوني، محمد سعيد.(2011)، "مبادئ دراسات الجدوى الاقتصادية" www.pdfactory.com، مصر.
- 18- طبائبة، سليمة.(2011)، "تقييم الاداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية" دراسة حالة في الشركة الجزائرية للتأمين، الجزائر.
- 19- عادي، سمير صادق.(2010)، " التأمين من الحريق دراسة مقارنة"، الطبعة الاولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الاردن.
- 20- عبد الحميد، عبد المطلب.(2012)، "دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية"، الطبعة الاولى، الدار الجامعية، بغداد.
- 21- عبد الرحيم، معتمد.(2010)، " الموازنات التخطيطية ودورها في تقويم الاداء بالصندوق القومي للمعاشات"، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- 22- عبد، يوسف عبد الله وعبد المجيد، خالد عبد الحميد.(2018)، "دراسة الجدوى المالية التفصيلية للمشاريع الاستثمارية ودورها في اتخاذ القرار الاستثماري"، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد: 41، العدد: 115، الصفحة: 16-30.
- 23- عبود، سالم محمد وعلوان، طلال ناظم والبلداوي، عبد الكريم.(2015)، "نظرية التأمين العامة مدخل معاصر"، الطبعة الاولى، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية للنشر والتوزيع، بغداد.
- 24- عبيد، باسم خميس.(2018)، "دراسة الجدوى المالية"، الطبعة الاولى، دار السيسان للنشر والتوزيع، بغداد.
- 25- عداي، نور شدهان.(2015)، "قطاع التأمين في العراق الامكانيات والتحديات"، وزارة المالية - الدائرة الاقتصادية.
- 26- علوان، طلال ناظم وعبود، سالم محمد ومحمد، فائزة عبد الكريم.(2017)، "ادارة الخطر والتأمين"، الطبعة الاولى، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية للنشر والتوزيع، بغداد.
- 27- علي، عادل حسن وعبد الكاظم، محمد راضي (2018)، "استخدام المؤشرات المالية وغير المالية (بطاقة الاداء المتوازن) في تقييم اداء شركة الكندي" مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد: 10، العدد: 21، الصفحات: 339-362.
- 28- عنيد، عامر رشيد.(2018)، " استخدام اسلوب التحليل المالي في تقويم اداء نشاط الاستثمار بحث تطبيقي في شركة التأمين العراقية" مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد: 1، العدد: 21، الصفحات: 235-250.
- 29- غنيم، احمد محمد.(2010)، "دراسات جدوى المشروعات"، الطبعة الاولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، القاهرة.
- 30- كاظم، مازن عباس.(2016)، "اسباب ركود صناعة التأمين في العراق"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد: 1، العدد: 23، الصفحات: 386-405.
- 31- مصطفى، احمد فريد.(2009)، "دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية"، الطبعة الثانية، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة.
- 32- معروف، هوشيار.(2010)، "دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات"، الطبعة الاولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان.

ثانيا : المصادر الاجنبية

- 33- Atirll, Prter & Mclaney.(2013), " Management Accounting For Decision Makers", Pearson Education Inc.,Usa.
- 34- Bird, F & Westly, F.(2011), " Voices From Voluntary Sector Perspective Son Leadership Challenges", University Of Toronto Press Incorporated.
- 35- Bjomsdottir, A,(2010), " Financial Feasibility Assessment Building And Using Assessment Models For Financial Feasibility Anaiysis Of Investment Projrcets", Master Thesis, Faculty Of Industrial Engineering, Mechanical Engineering And Computer Science School Of Engineering And Natural Siences University Of Lceland.
- 36- David W. Grovens & Nigel F.Piercy.(2009), " Marketing Strategy", Mcgraw-Hill, Boston
- 37- Ehrhardt, Michael C.& Eugene F. Brigham.(2019) " A Focused Approach Corporate Finace", 15 Edition , South-Western Apart Of Cengage Learning , Usa.
- 38- Emmett J. Vaughan & Therese M. Vaughan.(2008), " Fundamentals Ofrisk And Insurance", 10th Edition John Wiley & Sons, Inc

- 39- Gitman, Lawrence J. & Zutter, Chad J.(2015),” Principles Of Management Finance”, 15th Edition, Pearson Education Limited.
- 40- Gomez- Mejia & Luis, R. David And Robert, L. Cardy.(2014),” Managing Human Resources”, Boston, Pearson.
- 41- Hassan, K. & Abdelaziz, H.,(2014),” Evaluating An Investment Opportunity Under Risk And Uncertainty Environment”, A Case About Profitability And Risk In Desert Farming At Najed Area, Sustainable Agriculture Research, Vol.3, No.4, Pp 96- 106.
- 42- Horngren, Charles T., Datar, Srikant M.,& Rajan, Madhav V.(2016),” Cost Accounting A Managerial Emphasis” , Fifteenth Edition, By Pearson Education.
- 43- Katharina, Bause & Aline, Radimerskye & Marintte, Iwanicki & Albert, Albers.(2014),”Feasibility Studies In The Product Development Process”, Institute Of Product Engineering At Karlsruhe Institute Of Technology, Germany, P.P:473-478.
- 44- Kessler, D. (2013) “Why Re(Insurance) Is Not Systemic”, *Journal Of Risk And Insurance* ,Vol:81, No:3, Pp:477-488.
- 45- Lakshmana, B. & Jayarami, P. Reddy And Sraavan, Kumar.(2019),” Operational Efficiency Of Selected General Insurance”, *Rnational Journal Of Innovative Technology And Exploring Engineering (Ijitee)*, Vo: 9, No: 2, Pp. 4899-4902.
- 46- Lars Fredrik ,Ersson & Magnus, Lindmark And Vineet, Upreti.(2013),” Financial History Review “ Vol: 20, No:01pp: 73 – 89
- 47- Pankoke, David & Eling, Martin.(2014),” Systemic Risk In The Insurance Sector: Reviewand Directions For Future Research”, University Of St. Gallen,Vol:19, No:2, Pp:249-284.
- 48- Pankoke, David & Eling, Martin.(2014),” **Systemic Risk In The Insurance Sector: Reviewand Directions For Future Research**”, University Of St. Gallen,Vol:19, No:2, Pp:249-284.
- 49- Robbins, Stephen R. & Timothy, A. Judge.(2012),” Organizational Behavior”, New York, Pearson.
- 50- Saraswani ,Sankar & Madhuri, Sharma And R. Chandrasekaran.(2014),” General Insurance Work Book”, Insurance Institute Of India, Mumbai.
- 51- Satbir, Bedi & Ambarish , Datta And Vinod, Nair.(2015),” Insurance Standard Xii”, Bse Institute Ltd.
- 52- Sharma, V. P. & Saxena, Sameer & Johri, Govind.(2014),” Fire And Consequential Loss Insurance”, Venugopal, Secretary-General, Insurance Institute Of India.
- 53- Teresa H. Bednarczyk.(2013),” Insurance Development As A Factor In Long-Term Economic Growth”, Maria Curie- Sklodowska University In Lubin, Poland, No: 4, Pp: 29-47.
- 54- Thompson, Alan.(2005),” Entrepreneurship And Business Innovation Threat Of Successful Business Start- Ups And Business Planning”, Woodslane Ptyo Ltd,Australian.
- 55- Wheelen, Thomas. L & Hunger, J. Daived.(2010),” Strategic Management And Business Policy”, 11th Edition, Pearson International.